المؤشـــــر

العـــدد الـسابـــع

المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

في هذا العدد:

- حماد يبحث مع ممثلي الشركات الدولية إعادة الإعمار ومعالجة سدي وادي درنة.
- صندوق النقد: توقعات اقتصادية إيجابية لليبيا والمطالبة بميزانية للإنفاق.
- البرلمان التركي يوافق على مذكرة رئاسية لتمديد مهام القوات في ليبيا.
- شركة النفط الليبية تحتاج 17 مليار دولار لتصل إلى مليوني برميل يومياً.
- اللافي والدبيبة يشهدان تخريج الدفعة السادسة من اللواء (444) قتال.
- توتر عسكري بين الغرفة المشتركة وأمازيغ ليبيا حول معبر راس أجدير.
- مستشار الأمن القومي ورئيس المجلس الأعلى للدولة يزوران موسكو.
- ليبيا تتسلم رئاسة مؤتمر وزراء عمل تجمع دول الساحل والصحراء.
- ليبيا تُنسق مع إيطاليا وتونس لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 5

1. التشكيلات المسلحة 6

اللافي والدبيبة يشهدان تخريج الدفعة السادسة من منتسبي اللواء (444) قتال 6

2. المواجهات الأمنية والعسكرية 7

توتر عسكري بين الغرفة المشتركة وأمازيغ ليبيا حول معبر راس أجدير 7

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 8

الوحدة الليبية تُنسق مع إيطاليا وتونس لمحاربة الهجرة غير الشرعية 8

معيوف: تهريب الوقود بالمنطقة الغربية يجري علناً منذ عام 2012 وحتى الآن 10

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 10

البرلمان التركي يوافق على مذكرة رئاسية لتمديد مهام القوات في ليبيا 10

صالح يؤكد رفضه القاطع إقامة قواعد عسكرية في ليبيا 12

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 14

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 15

محادثات مصرية - ليبية لإنشاء منطقة حرة على الحدود 15

الأمم المتحدة توسع دعمها لرؤية ليبيا 2040 16

2. المؤسسة الوطنية للنفط 17

" شركة النفط الليبية تحتاج 17 مليار دولار لتصل إلى مليوني برميل يومياً 17

حكم قضائي يعمق الصراع على النفط بين حكومتي الدبيبة وحماد 18

3. المصرف المركزي 19

صندوق النقد: توقعات اقتصادية إيجابية لليبيا والمطالبة بميزانية للإنفاق 19

انتهاء اجتماعات صندوق النقد الدولي مع المركزي الليبي بتونس..... 20

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي..... 21

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية..... **22**

حماد يبحث مع ممثلي الشركات الدولية إعادة الإعمار ومعالجة سدي درنة..... 22

الانتخابات والمصالحة الوطنية.. محور لقاء المنفي بأعيان وحكماء الزنتان..... 23

باتيلي يدعو القادة الأساسيين في ليبيا لاجتماع بهدف التوصل إلى تسوية 24

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 27

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **27**

مستشار الأمن القومي ورئيس مجلس الدولة يزوران موسكو..... 27

ليبيا تتسلم رئاسة مؤتمر وزراء عمل تجمع الساحل والصحراء 28

2. السياسات والقرارات **29**

المجموعة العربية بالأمم المتحدة برئاسة ليبيا تطالب بتطبيق القرارات الدولية بشأن غزة..... 29

خامساً: مختارات 30

1. شخصية العدد **31**

معمر القذافي.. الرئيس الليبي الراحل..... 31

2. مقال العدد **33**

باتيلي ومشروع الخمسة الكبار...أسامة علي..... 33

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر، أبرزها: دعوة المبعوث الأممي لدى ليبيا "عبد الله باتيلي"، القادة الأساسيين في ليبيا إلى المشاركة في اجتماع، لم يحدد موعده، بهدف التوصل إلى تسوية حول قضايا الخلاف السياسي، المرتبطة بتنفيذ العملية الانتخابية. وطلب باتيلي من ممثلي القادة الأساسيين "المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والقيادة العامة لقوات الشرق)، عقد اجتماع تحضيري لتحديد موعد اجتماع قادتهم ومكان انعقاده وجدول أعماله، والمسائل العالقة التي يجب حلها لتمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من الشروع في تنفيذ قانوني الانتخابات الصادرين عن مجلس النواب.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى

الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

اللافي والدبيبة يشهدان تخريج الدفعة السادسة من منتسبي اللواء (444) قتال

احتفل اللواء (444) قتال، في 23 نوفمبر 2023م، بمناسبة تخريج الدفعة السادسة من منتسبيه، بحضور النائب بالمجلس الرئاسي القائد الأعلى للجيش الليبي "عبد الله اللافي"، ورئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكالة"، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية وزير الدفاع "عبد الحميد الدبيبة"، ومعاون رئيس الأركان العامة للجيش، ورؤساء الأركانات والوحدات وآمري المناطق العسكرية طرابلس والوسطى والساحل الغربي، وآمر اللواء 444 قتال.

وبهذه المناسبة افتتح اللافي رفقة رئيس الحكومة وزير الدفاع عدد من المرافق الخدمية، لمنتسبي اللواء 444 قتال، بالإضافة إلى افتتاح منتدى ونادي رياضي. كما قام اللافي والدبيبة خلال الحفل، بترقية آمر اللواء (444) "محمودة حمزة"، من رتبة عقيد إلى رتبه عميد.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

توتر عسكري بين الغرفة المشتركة وأمازيغ ليبيا حول معبر راس أجدير

أكد "منير أبو السعود" عضو المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، على أن المجلس لم يكن في الصورة عندما وصلت القوة التابعة للغرفة المشتركة، التي تتبع حكومة الوحدة الوطنية، لزوارة دون تنسيق مع أي هيئة أو مؤسسة في المدن الأمازيغية، معتبراً أن هذه واحده من الأخطاء التي ارتكبت من خلال الغرفة المشتركة. وتابع "فوجئنا برتل كبير من السيارات داخل المدينة ولا يوجد علم لأي مؤسسة من مؤسسات الدولة بذلك، ولا أعتقد أن هناك شكاوى بحجم كبير من رأس أجدير فقط"، مؤكداً أن المعابر في كل المدن الليبية لديها الكثير من الشكاوى.

وشدد على أن الأمن مستتب في راس أجدير وزوارة، ولا يوجد دواعي أمنية تجعل من الدولة التصرف بهذه الطريقة، منوهاً إلى أن المدينة مؤمنة بشكل جيد من عام 2011م للآن ومستوى الجريمة فيها منخفض.

واعتبر أبو السعود أن الأمازيغ مهمشون من كل الجهات، بما فيهم المكونات العسكرية التي يمكن أن تكون معهم في اللجنة المشتركة. وتساءل "هناك وحدات عسكرية لما لا تكون معهم حتى تنشر الأمن ولا يكون هناك حساسية بين التركيبات العسكرية في زوارة والتركيبات العسكرية القادمة؟".

وأضاف أن 90% من الذين يشتغلون في الجهات الأمنية والإدارية في المعبر ليسوا من زوارة والأمازيغ، بل من المناطق المجاورة، وأنهم غير مسيطرين عليه كأمازيغ، بل يمثلوا تقريباً 10% من القوة العاملة في المعبر.

وأخيراً، شكر أبو السعود، باسم المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، باعتباره القائد الأعلى "للجيش الليبي"، على قراره الأخير بشأن التهدئة، مؤكداً حاجة الأمازيغ لحوار واسع مع الحكومة والمجلس الرئاسي.

وكان المنفي قد وجه رسالة للوحدات العسكرية، طالباً عدم التحرك نحو الغرب، وعودة كل المسلحين الذين خرجوا من العاصمة طرابلس إلى مقراتهم، داعياً قادة هذه الوحدات إلى التقيد بهذه التعليمات، وعدها في غاية الأهمية، ومتابعة تنفيذها الدقيق من دون تأخير.

ورداً على هذه التطورات، أكد المتحدث باسم غرفة عمليات الغرب "معاذ المنفوخ"، أن الغرفة لا تستهدف المكون الأمازيغي في ليبيا، رافضاً الاتهامات الموجهة لها بشأن تأمينها لمعبر رأس أجدير الحدودي مع تونس. وقال المنفوخ في بيان صحفي، إن تشكيل قوة مؤقتة لتأمين المعبر جاء بعد ورود شكاوى حول حدوث خروقات وعمليات تهريب، مشيراً إلى أن المهمة الأساسية للغرفة هي المحافظة على النسيج الاجتماعي، ومؤكدا أن التأمين الدائم لمعبر رأس أجدير سيكون لأجهزة الشرطة ومؤسسات الدولة الأخرى، كالأمن الداخلي وجهاز المخابرات.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

الوحدة الليبية تُنسق مع إيطاليا وتونس لمحاربة الهجرة غير الشرعية

عقد "عماد الطرابلسي" وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، في 24 نوفمبر 2023م، اجتماعاً ثلاثياً مع نظيريه التونسي "كمال الفقي"، والإيطالي "ماتيو بيانتدوزي"، في روما لبحث التنسيق لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود.

وخلال اللقاء، أكد الطرابلسي أهمية إيجاد حلول عملية وعاجلة للبدء في الإعادة الطوعية للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية، وإعادة دمجهم في المجتمعات، وذلك في إطار حلول تنموية يشارك فيها الاتحاد الأوروبي، التي ستعمل إيطاليا على حثّه لتقديم التمويل اللازم لها. وفي 27 نوفمبر، اجتمع الطرابلسي مع رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي اليوبام لإدارة الحدود، وذلك لمناقشة عمل بعثة اليوبام لإدارة الحدود المتكاملة بليبيا.

وفي ذات السياق، بحث النائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني"، مع سفير الاتحاد الأوروبي الجديد لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو"، في 28 نوفمبر، أوجه التعاون المشترك بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، خاصة في ملف تأمين الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة، والحد من الهجرة غير الشرعية، ودعم الاستراتيجية الليبية بهذا الخصوص.

وما يزيد من تأزيم ملف الهجرة غير الشرعيى هو إلغاء رئيس المجلس العسكري في النيجر الجنرال "عبد الرحمن تياني"، قانوناً صدر في العام 2015م، يُجرم تهريب المهاجرين غير الشرعيين، الذين يسعون للوصول إلى أوروبا عن طريق دول شمال أفريقيا وبخاصة ليبيا.

وكانت مفارز اللواء 444 قتال قد تمكنت من استهداف آلية وحرقها وضبط ست آليات أخرى تابعة لفلول التهريب والخارجين عن القانون وسط الصحراء.

وقال اللواء، في بيان له عبر مكتبه الإعلامي، إن عملية القبض واستهداف تلك الاليات جرت بعد اشتباكات مباشرة مع عصابات التهريب والخارجين عن القانون .وأكد المكتب الإعلامي أن العملية اسفرت عن إلقاء القبض على كل الموجودين في تلك الآليات من المهربين، وتوقيف 120 مهاجر غير شرعي يحملون جنسيات إفريقية من دول (السودان- النيجر- تشاد- إثيوبيا- إيرتريا) كانواْ تائهين وسط الصحراء الليبية.

معيوف: تهريب الوقود بالمنطقة الغربية يجري علناً منذ عام 2012م وحتى الآن

قال المستشار في قطاع النفط "عبد الجليل معيوف"، إن قيمة دعم الوقود أثرت على الميزانية، وهي مبالغ مدفوعة بالعملة الصعبة، وذلك بمعدل سبع مليارات دولار سنوياً، أي خمسة وثلاثين مليار دينار ليبي.

معيوف، وفي تصريحات خاصة لوكالة "سبوتينك"، أضاف أن رفع الدعم عن المحروقات للوهلة الأولى سيكون إيجابياً، ولكن هناك تداعيات أخرى على الأسعار بصفة عامة. وأكد أن هناك مشكلة كبيرة في الغرب الليبي، وهي مشكلة تهريب الوقود في وضح النهار منذ عام 2012م وحتى الآن .

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

البرلمان التركي يوافق على مذكرة رئاسية لتمديد مهام القوات في ليبيا

أحالت الرئاسة التركية، في 24 نوفمبر 2023م، مذكرة إلى رئاسة البرلمان، تقضي بتمديد مهام قوات البلاد في ليبيا، لمدة 24 شهرا إضافياً. وجاء في المذكرة التي حملت توقيع الرئيس "رجب طيب أردوغان"، أن ما يُعرف بالجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر"، بدأ في 4 أبريل 2019م هجوماً للاستيلاء على العاصمة طرابلس. وأن حكومة الوفاق

الوطني طلبت الدعم من تركيا في ديسمبر 2019م، مع ازدياد التهديدات الأمنية بالبلاد.

ولفتت إلى العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية المتجذرة بين البلدين، والتي تطورت بشكل أكبر مع مذكرة التفاهم بشأن تحديد مناطق الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

وشددت المذكرة على أن الهدف من إرسال قوات تركية إلى ليبيا "هو حماية المصالح الوطنية في إطار القانون الدولي، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة ضد المخاطر الأمنية التي مصدرها جماعات مسلحة غير شرعية في ليبيا."

وأوضحت أن تركيا أرسلت قواتها إلى ليبيا بموجب المادة 92 من الدستور، بتاريخ 2 يناير 2020م، وتم تمديد مهامها في 21 يونيو 2021م لمدة 18 شهرا. وأخيراً دعت البرلمان للتصديق على تمديد مهام القوات التركية في ليبيا لمدة 24 شهرا، اعتبارا من 2 يناير 2024م، وقد وافق البرلمان التركي، في 30 نوفمبر، على هذه المذكرة، بموافقة أغلبية أعضائه.

وقد أعربت "مبادرة القوى الوطنية الليبية" عن قلقها واستنكارها طلب الرئيس التركي من مجلس النواب في بلاده تمديد بقاء القوات التركية بليبيا، وأكدت المبادرة على العمل على إخراج القوات الأجنبية من ليبيا، وعلى رأسها القوات الروسية والتركية مهما كلفها ذلك، مشددةً على محاسبة كل من جلب وساعد هذه القوات.

صالح يؤكد رفضه القاطع إقامة قواعد عسكرية في ليبيا

أكد رئيس مجلس النواب الليبي "عقيلة صالح"، رفضه القاطع إقامة قواعد عسكرية في ليبيا، لكنه أوضح في المقابل أن الاستعانة بالخبراء لتدريب الجيش الليبي أمر ممكن لكل الدول، ولا علاقة له بالسياسة. وقال صالح في تصريحات لوكالة "سبوتنيك"، نُشرت في 24 نوفمبر 2023، بخصوص القواعد العسكرية الأجنبية: "نحن نرفض كل القواعد العسكرية في بلادنا، ونستطيع أن نحمي ليبيا. أما فيما يخص التدريب فهذا شأن فني يخص القوات المسلحة، لكن من الناحية السياسية نحن لا نقبل وجود قواعد عسكرية".

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر:

بمناسبة تخريج دفعة جديدة من اللواء 444 قتال، يلاحظ، أنه بخلاف الجيوش الاحترافية، والتي يتم تخريج الدفعات فيها من الكليات الحربية والدفاعية باعتبارها دفعات تمثل مؤسسة الجيش ككل، فإنه في الحالة الليبية، ونتيجة لغياب جيش ليبي احترافي موحد، الحديث عن تخريج دفعة تخص تشكيل عسكري قائم بذاته، ضمن التشكيلات العسكرية العاملة في المنطقة الغربية، والتي تقع تحت سيطرة وزير الدفاع رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، وهي ترسيخ لفكرة عدم الانضباط والتفسخ داخل قوات الغرب الليبي، التي لا تنتظم فيها التشكيلات العسكرية في إطار وحدة عسكرية منضبطة ومحكمة، بعكس القوات المنضبطة في المنطقة الشرقية، وإن لم يرتقي القوتان لشكل الجيش الاحترافي.

التوتر العسكري في منطقة رأس أجدير حيث المكون الأمازيغي، وما ترافق معه من إعلان أمازيغ ليبيا معاناتهم التهميش من قبل السلطات، يعكس معضلة الدولة الليبية على عدة مستويات، أهمها:

- أولاً: أن المكونات الإثنية والقبائلية التي تتمركز في المناطق الحدودية، ليس فقط في الحدود الغربية، بل بشكل أكبر في المنطقة الجنوبية، تشتكي من حالة التهميش السياسي والاقتصادي من قبل السلطات المركزية.
- ثانياً:، وهي مترتبة على النقطة الأولى، وهو تصاعد الشعور والانتماءات الإثنية والقبائلية، كالطوارق والأمازيغ والتبو وغيرهم ، على حساب الانتماء الوطني الأوسع، مما يعيق بشكل كبير عملية الاندماج الوطني بين مكونات الشعب الليبي، ومن ثم إعاقة عملية إعادة بناء الدولة الليبية من جديد، وفق مبادئ الدولة المدنية الحديثة.

.....

- تمديد عمل القوات العسكرية التركية في ليبيا لعامين إضافيين متوقع جدا بالنظر للآتي:
- أولاً، حالة السيولة الأمنية والعسكرية والسياسية في ليبيا، مع استمرار المرحلة الانتقالية والانقسام الحكومي والمناطقي.
- ثانياً، بقاء القوات العسكرية الأجنبية الأخرى في ليبيا، فمن غير المتوقع إنهاء تركيا عمل قواتها قبل خروج هذه القوات، بالأخص قوات الفاغنر الروسية.
- ثالثاً، استمرار الخلافات بين دول شرق المتوسط على مناطقهم الاقتصادية الخالصة في المتوسط، وبالتالي من غير المتوقع إنهاء تركيا عمل قواتها العسكرية في ليبيا قبل ضمان مصالحها في شرق المتوسط، أو على الأقل ضمان وإقرار الاتفاقية البحرية التي وقعتها مع حكومة الوفاق الليبية في ديسمبر 2019م.

استمرار تصاعد ظاهرة الهجرة الغير شرعية وعملية الاتجار بالبشر، فضلاً عن عملية تهريب الوقود بالأخص من خلال الحدود في المنطقة الغربية الهشة أمنياً، يتزامن مع تزايد النشاط الأوروبي، عبر زخم من اللقاءات مع المسؤوليين الليبيين لبحث هذا الملف.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

محادثات مصرية - ليبية لإنشاء منطقة حرة على الحدود

تُجري مصر وليبيا محادثات اقتصادية لتدشين منطقة تجارة حرة بالقرب من معبر السلوم البري الحدودي، في خطوة لتمتين العلاقات بين البلدين، قد تساهم في مكافحة التهريب، لكنها تواجه عقبات على رأسها التمويل والانقسام الحكومي الليبي. ويفصل مصر عن ليبيا شريط حدودي يمتد إلى أكثر من 1000 كلم، من البحر المتوسط في الشمال إلى النقطة الثلاثية مع السودان في الجنوب، فيما يمثل منفذ السلوم (أقصى شمال غرب مصر)، المعبر البري الوحيد بين البلدين.

وخلال اجتماع عُقد الأسبوع الماضي، ضمّ ممثلين عن جمعية رجال الأعمال المصريين ووفد مجلس أصحاب الأعمال الليبي، بحث في "فرص التعاون الاستثماري والتجاري المشترك، وإتاحة المجال أمام الشركات المصرية في إعمار ليبيا، والتي تُقدّر المرحلة الأولى منها بإجمالي استثمارات 120 مليار دولار"، وتطرّقت المناقشات إلى "إنشاء منطقة حرّة لوجستية بالقرب من منفذ السلوم الحدودي، وتفعيل الاتفاقات التجارية بين البلدين وحلّ مشاكل انتقال الأفراد والأموال". وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كشف في أغسطس الماضي، عن خطة لتطوير منفذ السلوم، للحفاظ على حركة التجارة مع ليبيا، وعن مخطّط لإنشاء منطقة لوجستية على مساحة تصل إلى 300 فدان (أكثر من مليون متر مربع) قرب المنفذ، تهدف للاستفادة المتبادلة وتحقيق تنمية لمرسى مطروح.

ووفقاً للمخطط، ستضم تلك المنطقة مناطق تجارية مفتوحة، يُسمح فيها بحرّية التنقل لليبيين، ومخازن ومعارض للسلع والمنتجات المصرية والليبية، على أن يتمّ

ربطها بالطرق الرئيسية المؤدية إلى الموانئ المصرية والليبية القريبة، وإلى الحدود الجنوبية المصرية مع السودان، لتكون معبراً للتبادل التجاري مع جنوب أفريقيا وجنوب أوروبا.

وفي سياق متصل، كشفت وزارة النقل المصرية عن توقيع اتفاق مصري كوري، يقضي بتصدير النفط الليبي لأوروبا عبر ميناء جرجوب البحري. وحسب الموقع الرسمي للوزارة، فقد وقعت الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة النقل مذكرة تفاهم مع الحكومة الكورية الجنوبية، ممثلة في شركة (s t x) الكورية، بشأن أعمال التنمية والشراكة الاستراتيجية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بجرجوب، الواقعة بمحافظة مطروح المصرية.

ونص الاتفاق على إنشاء منطقة لوجستية صناعية وميناء جرجوب البحري، ضمن المخطط الاستراتيجي لتنمية إقليم مطروح. واشتمل الاتفاق على إنشاء خط أنابيب بترول من الأراضي الليبية وحتى ميناء جرجوب، وإعادة التصدير للدول الأوروبية.

الأمم المتحدة توسع دعمها لرؤية ليبيا 2040

أعلن المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية "عبد الله الدردري"، خلال إيجاز صحفي مشترك مع الناطق باسم حكومة الوحدة الوطنية، عن توسيع نشاطات البرنامج في ليبيا لدعم تنفيذ رؤية ليبيا 2040.

وأوضح الدردري أن التوسع سيشمل دعم جهود تنويع الاقتصاد الليبي وتطوير دور القطاع الخاص وقطاع البيئة والبلديات، بالتعاون مع صناديق إعادة الإعمار وخاصة في مدينة درنة، كما سيقدم البرنامج الدعم الفني لإنفاق أموال إعادة الإعمار بالطريقة الشفافة، وبأفضل أساليب الحوكمة الرشيدة. وأكد المسؤول الأممي أن البرنامج سيركز بشكل أساسي على دعم الأولويات الوطنية في ليبيا، وبناء

قدرات المؤسسات الليبية؛ لضمان تنفيذ رؤى التنمية بشكل سريع وفعال، حسب تعبيره.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

شركة النفط الليبية تحتاج 17 مليار دولار لتصل إلى مليوني برميل يومياً

قال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط "فرحات بن قدارة"، إن المؤسسة تحتاج إلى ميزانية قدرها 17 مليار دولار لزيادة إنتاج النفط الوطني إلى مليوني برميل يومياً، خلال 3 إلى 5 سنوات. وأوضح أنه لا توجد عقبات أمام زيادة الإنتاج؛ لكن هناك نقصاً في التمويل. وأوضح أن المؤسسة الوطنية للنفط لديها خطة تتضمن مشاريع لتحقيق الاستقرار في الإنتاج، وصيانة خطوط الأنابيب والمعدات، ومشاريع لزيادة الإنتاج. ولفت إلى أن المشاريع الرئيسية التي ستساعد على زيادة إنتاج النفط الوطني، تتعلق بصيانة خطوط الأنابيب التي تم تركيبها في الستينات. وقال :"لقد انتهت صلاحية خطوط الأنابيب هذه ويجب استبدالها"، معتبراً أن المشكلة هي التحدي الأكبر الذي يواجههم. وأضاف بن قدارة: "وعدنا بالوصول إلى 1.3 مليون برميل يومياً، وقد وصلنا إلى 1.295 مليون برميل يومياً قبل نهاية العام. لكننا نتحدث عن بنية تحتية بنيت في الستينات ولم تتم صيانتها مطلقاً".

ويعد إنتاج النفط المصدر الاقتصادي الرئيسي لليبيا، ويمثل نحو 90 في المائة من اقتصاد البلاد كلها. لكن الانقسام السياسي بين إدارتين تتنافسان على السلطة في الشرق والغرب، يلقي بظلاله على إمكانية استثمار المزيد لرفع الإنتاج في ليبيا؛ خصوصاً بعد فشل إجراء انتخابات عامة لتوحيد الأطراف المتنافسة في 2022، رغم جهود الأمم المتحدة.

حكم قضائي يعمق الصراع على النفط بين حكومتي الدبيبة وحماد

عمّق حكم قضائي من الصراع على السلطة والنفط في ليبيا بين حكومتي الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، وحكومة البرلمان بقيادة "أسامة حماد". حيث قضت محكمة أجدابيا الابتدائية ببطلان صحيفة الدعوى المقدمة والاستشكال من الدبيبة، وفرحات بن قدارة رئيس مؤسسة النفط، بوقف تنفيذ الأمر الولائي 23 لعام 2013 بالحجز على إيرادات النفط الليبي لصالح "أسامة حماد". ووفقاً لمنطوق الحكم، الذي وزّعته حكومة حمّاد، في 21 نوفمبر 2023، نقلاً عن المحكمة، فقد ألزم أيضاً الدبيبة وفرحات بالمصاريف القضائية واستمرار الأمر الولائي القضائي لصالح حكومة حماد.

.....

3. المصرف المركزي

صندوق النقد: توقعات اقتصادية إيجابية لليبيا والمطالبة بميزانية للإنفاق

قال صندوق النقد الدولي إن التوقعات الاقتصادية لليبيا على المدى المتوسط إيجابية، بسبب الارتفاع المتوقع في أسعار النفط، وطالب بميزانية لدعم مصداقية السياسات، لأن الإنفاق المالي غير المخطط يؤدي إلى تعقيد تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي. وأوضح عبر بيان له في 21 نوفمبر 2023، نُشر على موقعه على الإنترنت، أنه على الرغم من الفيضانات المدمرة، وعدم توفر تقديرات للأضرار الناجمة عن الفيضانات حتى الآن، فمن المرجح أن يكون تأثير الكارثة على الناتج المحلي الإجمالي صغيراً نسبياً، نظراً لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط والغاز. وقال "تحتاج ليبيا بشكل عاجل إلى رؤية اقتصادية واضحة ودعم بالمساعدة الفنية".

وأشار إلى أن ليبيا تحتاج إلى ميزانية لدعم مصداقية السياسات، لأن الإنفاق المالي غير المستهدف يؤدي إلى تعقيد تنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي. وعلى المدى المتوسط، قال الصندوق إن البلاد تحتاج إلى استراتيجية اقتصادية لتنويع الاقتصاد، بعيداً عن النفط والغاز، وتعزيز نمو أقوى وأكثر شمولاً بقيادة القطاع الخاص. وطالب صندوق النقد الدولي بخفض إعانات الدعم غير المستهدفة من أجل تحرير الموارد اللازمة للإنفاق الاجتماعي والاستثمارات الإنتاجية بشكل أفضل. وعلى المدى الطويل، يرى الصندوق ضرورة لتوجيه جهود الإصلاح الهيكلي إلى تعزيز المؤسسات، وتحديث إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعالجة مخاوف الفساد والحوكمة.

انتهاء اجتماعات صندوق النقد الدولي مع المركزي الليبي بتونس

انتهت بتونس، في 17 نوفمبر 2023، الاجتماعات التمهيدية للمشاورات حول المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي، وذلك بحضور محافظ المصرف المركزي الليبي "الصديق الكبير" ونائبه "مرعي البرعصي". وقال بيان صادر عن المركزي الليبي إن الاجتماعات شارك فيها فريق بعثة خبراء صندوق النقد الدولي والمكتب التنفيذي، إلى جانب ممثلين عن ديوان المحاسبة والمؤسسة الوطنية للنفط وعدد من الوزارات الليبية. ونقل البيان عن الكبير تأكيده حرص المركزي والمؤسسات ذات العلاقة على التنسيق مع صندوق النقد الدولي لتطوير السياسات النقدية والمالية في ليبيا، والالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما أشار البيان إلى أن المركزي طور عملياته الرقابية ومنصات معلوماته للحد من المخاطر المصرفية ومكافحة غسل الأموال، مؤكداً على أهمية استقرار إنتاج وتصدير النفط .

وتنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على أن يقوم الصندوق بمراقبة وتقييم السياسات النقدية والمالية والاقتصادية للدول الأعضاء فيه، بهدف ضمان استقرار النظام النقدي العالمي، وتتمثل أدوات المراقبة في المشاورات الدورية مع الدول الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر:

هناك حراك تجاري كبير بين مصر وليبيا في الفترة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بسعي الشركات المصرية للمشاركة في إعادة إعمار درنة والمناطق المتضررة من الفيضانات، أو صادرات الغذاء المصرية لليبيا، في ظل التباحث حول إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين ومصرف مشترك، كل هذه مؤشرات إيجابية، بالأخص منطقة التجارة الحرة المحتملة، لكن يعيقها أمران:

- أولاً: أنه على الرغم من إصلاح مصر علاقاتها مع الغرب الليبي، إلا أن هذه العملية لم تكتمل بشكل كامل، فيبدو أن هناك حالة من عدم الثقة بين الطرفين.
- ثانياً: استمرار حالة الانقسام السياسي بين حكومتي الشرق والغرب الليبيين.
- توقعات صندوق النقد الدولي الإيجابية حول الاقتصاد الليبي مبنية على قطاع النفط، وهو عامل غير مستقر، إذ يتوقف على أسعاره من ناحية وحجم الطلب عليه والنمو الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى. ولذلك فإن كل المؤسسات المالية الدولية التي تقدم توصيات اقتصادية للدولة الليبية تركز على أهمية تنويع مصادر الإنتاج، وعدم الاعتماد فقط على النفط.

كما أن استمرار الانقسام السياسي يؤثر على الاقتصاد، بما في ذلك ملف النفط، وكان آخره الإشكال القضائي بين حكوميتي الدبيبة وحماد حول وقف تنفيذ قرار الحجز على إيرادات النفط لصالح حماد.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من

قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

حماد يبحث مع ممثلي الشركات الدولية إعادة الإعمار ومعالجة سدي درنة

عقد رئيس حكومة الشرق الليبي "أسامة حماد"، في 23 نوفمبر 2023، اجتماعاً موسعاً مع وفد من ممثلي الشركات العربية والأوروبية والآسيوية؛ لمناقشة ملفات الإعمار والصيانة وسبل تأهيل ومعالجة انهيار سدي وادي درنة. استعرض المجتمعون، بحسب المكتب الإعلامي للحكومة، الخرائط الجغرافية والجيولوجية لطبيعة وادي ومدينة درنة؛ وذلك لوضع أفضل الحلول الإنشائية لإعادة الإعمار، بما يضمن حماية المدينة والمدنيين، وتقديم أفضل الحلول الهندسية بشكل علمي وتقني حديث، بالإضافة إلى الشروحات الوافية حول رؤية الشركات في إعادة إعمار درنة.

وكان "خليفة حفتر" القائد العام لقوات شرق ليبيا، قد عقد لقاءاً مع أسامة حماد، ورئيس لجنة إعادة الإعمار والاستقرار "حاتم العريبي"، في 22 نوفمبر، لمناقشة جهود إعادة الإعمار. وقد أكد حفتر على ضرورة التزام الجهات ذات الصلة، وفي مقدمتها لجنة إعادة الإعمار، بالمواعيد النهائية المتفق عليها لتسليم وتشغيل المشاريع المنجزة في مختلف مناطق ليبيا، والتي أهمها مشاريع جسور وبنى تحتية في مدينة بنغازي. وتشرف لجنة إعادة الإعمار والاستقرار التابعة لمجلس النواب

الليبي، على العديد من المشاريع التنموية في مختلف المدن، من بينها 4 جسور رئيسية في مدينة بنغازي، وأعمال صيانة واسعة لجامعة بنغازي، إلى جانب المدينة الرياضية التي تُعد ثاني أكبر ملعب كرة قدم في البلاد. كما تشمل مشاريع اللجنة كذلك إنشاء مجمعات سكنية، وشبكات طرقات، وشبكات تصريف مياه الأمطار، في عدد من المدن الليبية.

وفي 27 نوفمبر، استمع مجلس النواب إلى إحاطة قدمها عدد من الوزراء في حكومة حماد المكلفة من المجلس، حول إعادة إعمار المدن والمناطق المتضررة من الفيضانات والسيول المدة الماضية، بناءً على طلب من النواب.

الانتخابات والمصالحة الوطنية.. محور لقاء المنفي بأعيان وحكماء الزنتان

استقبل رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، الأحد بمقر المجلس، وفداً من أعيان وحكماء قبيلة الزنتان. اللقاء تناول، بحسب المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي، تطورات الأوضاع السياسية في ليبيا، ودور أعيان وحكماء قبيلة الزنتان في مشروع المصالحة الوطنية، بالإضافة لتوحيد الجهود من أجل ضمان استقرار المنطقة الغربية. بدوره، أثنى وفد قبيلة الزنتان خلال اللقاء، على الدور الفاعل الذي يقوم به رئيس المجلس الرئاسي في لم الشمل وجمع الفرقاء الليبيين والعمل على إنهاء المراحل الانتقالية، تلبيةً لرغبة أبناء الشعب الليبي والمضي قدماً نحو الانتخابات.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

باتيلي يدعو القادة الأساسيين في ليبيا لاجتماع بهدف التوصل إلى تسوية

دعا المبعوث الأممي لدى ليبيا "عبد الله باتيلي"، في 23 نوفمبر 2023، القادة الأساسيين في ليبيا إلى المشاركة في اجتماع، لم يحدد موعده، بهدف التوصل إلى تسوية حول قضايا الخلاف السياسي، المرتبطة بتنفيذ العملية الانتخابية. وطلب باتيلي من ممثلي القادة الأساسيين "المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والقيادة العامة لقوات الشرق)، عقد اجتماع تحضيري لتحديد موعد اجتماع قادتهم ومكان انعقاده وجدول أعماله، والمسائل العالقة التي يجب حلها لتمكين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من الشروع في تنفيذ قانوني الانتخابات الصادرين عن مجلس النواب.

وفيما لفت باتيلي إلى أن ليبيا لأول مرة منذ تعثر إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، أصبح لديها إطار دستوري وقانوني منظم للانتخابات، شدد قادة الأطراف الأساسية في ليبيا على ضرورة الانتقال بحُسن نية إلى المرحلة التالية من الجهود الرامية لتحقيق الهدف المشترك المنشود، وهو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع تلبي تطلعات الشعب الليبي.

وقد رحبت دول (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وألمانيا) بدعوة باتيلي، وحثت سفارات الدول الخمس لدى ليبيا في بيان مشترك، الأطراف على الاستفادة من هذه الفرصة لوضع ليبيا على طريق الاستقرار والازدهار الطويل الأمد لجميع مواطنيها، مؤكدةً دعم هذا الجهد. وقد استنكر أسامة حماد استبعاد حكومته من الدعوة للاجتماع "وإشراك كيانات منبثقة عن اتفاقات سابقة كالمجلس الرئاسي وحكومة الوحدة المنتهية ولايتها". أما رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، فأعلن استعداده لتلبية دعوة باتيلي.

وبينما أعلن مجلس النواب، في 24 نوفمبر، رفضه المشاركة في الحوار الذي دعا إليه باتيلي، وأكد المجلس في بيانه تحفظه على عدم احترام البعثة لقرار المجلس منح الثقة لحكومة أسامة حماد، عبر عدم دعوتها للاجتماع، مشيراً إلى أنها الحكومة الشرعية، عقب انتهاء المدة القانونية لحكومة الوحدة الوطنية. فإن رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، أكد في 28 نوفمبر، قبوله دعوة باتيلي، رافضاً مشاركة حكومة عبد الحميد الدبيبة في الاجتماع.

وأكد صالح أنه سيذهب للاجتماع الخماسي "على أن يكون جدول الأعمال تشكيل حكومة موحدة جديدة، فقد طالبت بأن يكون هذا الاجتماع مجدداً لغرض إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة موحدة مصغرة ومحددة، تنال ثقة مجلس النواب، ويزكي رئيسها من أعضاء مجلسي النواب والدولة".

وكان أعضاء مجلسي الدولة والنواب الليبيين عن المنطقة الجنوبية، أعلنوا رفضهم دعوة باتيلي، وذلك لعدم وجود أي تمثيل لفزان في مبادرته المقترحة، معلنين صياغة وثيقة باسم "وثيقة فزان" وتقديمها لباتيلي، لتوضيح الرؤية السياسية للجنوب الليبي بشأن التنمية والاستقرار السياسي في المنطقة.

وفي سياق متصل، عقد المبعوث الأممي عدة لقاءات داخلية وخارجية، من أجل إنجاح مساعيه لعقد الاجتماع الخماسي المرتقب، داخلياً، في 20 نوفمبر، التقى باتيلي بعقيلة صالح، وخليفة حفتر. أما خارجياً، في 23 نوفمبر، التقى باتيلي "بناصر بوريطة" وزير خارجية المغرب، وفي 27 نوفمبر، التقى بوزير الخارجية الجزائري "أحمد

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر:

- يبدو أن حكومة حماد مصرة وفي طريقها لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار درنة وبقية المناطق المتضررة من الفيضانات، وبحكم وقوع هذه المناطق تحت سيطرتها، بعكس حكومة الدبيبة، فإن حكومة حماد لديها القدرة اللوجستية والعملية على تنفيذ عملية إعادة الإعمار، لكنها ستواجه عقبات التمويل، خاصةً مع توحيد المصرف المركزي، ومقره بطرابلس، كما أن العوائد المالية للدولة الليبية، بما فيها عوائد النفط، تذهب لحكومة الدبيبة. وبالتالي هناك حاجة لإنهاء الانقسام السياسي لضمان نجاح تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار بشكل كبير.
- ما زالت حالة الانقسام السياسي تسيطر على المشهد الليبي، وبرزت في هذه الفترة من خلال تصاعد الصراع بين حكومتي حماد والدبيبة في ملفات إعادة الإعمار وحكم وقف تنفيذ قرار الحجز على إيرادات النفط لصالح حماد ومبادرة باتيلي. وعلى الرغم من موافقة جميع الأطراف المشاركة في اجتماع باتيلي، بما فيهم عقيلة صالح، إلا أنه سيذهب للاجتماع حاملاً معه جملة من الاعتراضات، أهمها رفضه لحضور الدبيبة، وإصراره على حسم مسألة تشكيل حكومة موحدة جديدة بديلة لحكومة الدبيبة. وبالإضافة لهذه الإشكاليات، هناك إشكالية أعقد وهي الخلاف بين تكالة وعقيلة حول قوانين الانتخابات، وهذه الملفات مجتمعةً ستمثل أساس النقاش في الاجتماع الخماسي المرتقب، فهل تقدم هذه المبادرة أي تقدم إيجابي، فشلت في تقديمه كل المبادرات والمحاولات السابقة؟ السيناريو المرجح هو الفشل، خاصة وأن باتيلي نفسه صرح مؤخراً، أن معظم القادة والمسؤولين الليبيين لا يريدون إجراء الانتخابات، وأن ما يهتمون به هو المكاسب النفطية غير المتوقعة.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

مستشار الأمن القومي ورئيس مجلس الدولة يزوران موسكو

اختتم مستشار الأمن القومي الليبي "إبراهيم بوشناف"، في 18 نوفمبر 2023م، زيارته الرسمية إلى روسيا، والتي جاءت بناء على دعوة من أمين مجلس الأمن القومي الروسي "نيكولاي بتروشيف". وعقد بوشناف في مستهل زيارته اجتماع مع بتروشيف ونائبه "فينديكتوف نيكولافيتش"، تناول القضايا ذات الاهتمام المشترك والخاصة بشؤون الأمن القومي. كما التقى بوشناف والوفد المرافق له مع "ميخائيل بوغدانوف" نائب وزير الخارجية الروسي في مقر وزارة الخارجية، بالإضافة إلى لقاء مع "سيركو ميخائيلوفيتش" وزير الدولة نائب الوزير للدفاع المدني وحالات الطوارئ في مقر وزارته، تناول مجالات التدريب والتطوير وإمكانية استفادة الجانب الليبي من الخبرات الروسية في هذا المجال .

كما أجرى رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، والوفد المرافق له من أعضاء المجلس، في 28 نوفمبر، زيارة رسمية إلى روسيا. والتقى تكالة خلال زيارته مع رئيسة مجلس الاتحاد الروسي "فالنتينا ماتفيينكو"، في العاصمة الروسية موسكو. وأكد تكالة أهمية دور العمل البرلماني في رسم السياسات الهامة بين البلدين، مما يساعد الحكومات التنفيذية على استثمارها وتطويرها. وخلال الزيارة، اقترح تكالة على روسيا القيام بدور وساطة مواز لحل الأزمة السياسية في ليبيا، ولذلك خلال مقابلة تلفزيونية روسية، مشيراً إلى الحاجة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع روسيا في مجالات الطاقة والغاز والتعليم والصحة والزراعة والاستثمارات الأخرى، واستقطاب الشركات الروسية، التي لها باع طويل في مجال النفط والغاز.

وفي ذات السياق، كان النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، قد استقبل بمقر المجلس في طرابلس، السفير الروسي لدى ليبيا "أيدار أغانين"، والذي أكد استعداد بلاده لمواصلة جهودها في دعم الحل السياسي للأزمة في ليبيا، اتساقاً مع جهود المبعوث الأممي لدى ليبيا.

ليبيا تتسلم رئاسة مؤتمر وزراء عمل تجمع الساحل والصحراء

انطلق أعمال مؤتمر وزراء العمل بدول تجمع الساحل والصحراء (س - ص)، بالعاصمة طرابلس، في 27 نوفمبر 2023م، بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، وعدد من الوزراء والسفراء والبعثات الدبلوماسية لدي ليبيا. وتم خلال هذه الجلسة، تسليم رئاسة الدورة الحالية لدولة ليبيا برئاسة وزير العمل والتأهيل "على العابد الرضا". كما تم اختيار وزير النقل والأعمال والبنية التحتية بجمهورية غامبيا نائب لرئيس المؤتمر، واختيار وزير العمل بجمهورية الصومال الفيدرالية مقرر

أول للمؤتمر، فيما تم اختيار نائب وزير العمل في جمهورية إفريقيا الوسطي مقرر ثاني، واختيار ممثل جمهورية النيجر مقرر ثالث.

وعُقدت فعاليات المؤتمر على مدى يومين تحت شعار "بحر متوسط آمن وجنوب مستقر"، وتركز أعمال اليوم الأول على مناقشة وضعية البطالة في الدول الأعضاء والحلول المقترحة من كل دولة وتبادل الخبرات في هذا الشأن، وتركز أعمال اليوم الثاني على إمكانية إنشاء آلية لتبادل المعلومات والبيانات والأبحاث بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء مركز العمل والتأهيل التابع للتجمع.

يُذكر أن تجمع دول الساحل والصحراء (س - ص) تأسس في 4 فبراير 1998م، بالعاصمة طرابلس، إثر مؤتمر القمة الذي شارك فيه رؤساء دول كل من (مالي، تشاد، النيجر، السودان ومندوب عن رئيس بوركينا فاسو) بناءً على مبادرة من الرئيس الليبي الراحل "معمر القذافي".

2. السياسات والقرارات

المجموعة العربية بالأمم المتحدة برئاسة ليبيا تطالب بتطبيق القرارات الدولية بشأن غزة

عقدت المجموعة العربية في الأمم المتحدة برئاسة ليبيا اجتماعات موسعة خلال اليوميين الماضيين، لتقديم مقترحات شاملة تضمن تنفيذ القرارات الدولية بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقال مندوب ليبيا الأمم المتحدة "الطاهر السني" في تغريدة نشرها عبر منصة آكس، في 23 نوفمبر 2023م: "في إطار رئاسة ليبيا للمجموعة العربية، ودعم التحرك العربي المشترك بخصوص الأحداث الجارية في قطاع غزة والضفة الغربية، قمنا بعقد سلسلة

لقاءات مع المجموعات الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، ومجموعة جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وأضاف السني، أنه خلال هذه اللقاءات تم تقديم إحاطات عن الأوضاع الراهنة، وتم تبادل وجهات النظر وطرح مقترحات يمكن من خلالها العمل على تطبيق قراراي الجمعية العامة ومجلس الأمن اللذان أُعتمدا مؤخراً، وذلك من أجل العمل على وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الانسانية ومنع التهجير القسري للمدنيين.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر نوفمبر:

- المؤشر الرئيسي في هذه الفترة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الليبية هو الزخم في الزيارات واللقاءات الليبية الروسية الرسمية.

تمثلت في زيارة كل من مستشار الأمن القومي الليبي ورئيس المجلس الأعلى للدولة للعاصمة الروسية موسكو، فضلاً عن اللقاء بين نائب رئيس مجلس الدولة مع السفير الروسي في ليبيا. وبعد أن ارتبط اسم روسيا بحفتر والعلاقات العسكرية في الفترة الأخيرة، فإنها في هذه الفترة تركزت حول مساعي ليبية لإشراك روسيا في دور الوساطة في ملف الأزمة السياسية الليبية الداخلية، وتأتي هذه الجهود في ظل تعثر دور الوساطة التركية والمصرية، فضلا عن دور الولايات المتحدة وفرنسا عبر مبعوثهما الخاصين لليبيا.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

معمر القذافي.. الرئيس الليبي الراحل

ولد معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي في 7 يونيو 1942م في مدينة سرت، وهو ينحدر من قبيلة القذاذفة إحدى كبرى القبائل الليبية. تلقى تعليمه الأول في بلدته، ودرس ما بين عامي 1956م و1961م في مدينة سبها، وشكل أثناء دراسته الأولى مع بعض زملائه نواة لحركة ثورية متأثرة بالزعيم جمال عبد الناصر.

طُرد من المدرسة لنشاطاته السياسية، لكنه أكمل بعد ذلك دراسته في الأكاديمية العسكرية في بنغازي، وتخرج فيها عام 1963م وأُرسل في بعثة للتدريب العسكري في بريطانيا عام 1965م.

وقد كان قائداً عسكرياً قبل أن يتولى رئاسة ليبيا عقب انقلابه على الحكم الملكي السنوسي، ويحكم البلاد لحوالي 42 عاما. حيث كوّن مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار عام 1964م ولعب دوراً جوهرياً في الانقلاب على الحكم السنوسي في ليبيا في الأول من سبتمبر 1969م فيما أطلق عليه لاحقا اسم "ثورة الفاتح"، وتمَّ إعلان الجمهورية في ليبيا التي تحول اسمها فيما بعد إلى "الجماهيرية".

عُرف عن القذافي ارتباطه القوي بالزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ودعواته القوية للوحدة العربية، حتى إنه كان من المتحمسين للوحدة الاندماجية مع جيرانه العرب مثل مصر وتونس. هذه الحماسة ما لبثت أن خبت في مراحل لاحقة، حيث تخلى عن العمق العربي لليبيا لصالح العمق الأفريقي، حتى إنه وضع خريطة أفريقيا بدلا عن خريطة الوطن العربي كإحدى الخلفيات الرسمية في الدولة، ودعا للوحدة

الأفريقية كما فعل من قبل مع الدول العربية، قبل أن يسمي نفسه "ملك ملوك أفريقيا".

وفي عام 1976م نشر القذافي كتابه الأخضر وجعله أيقونة لجماهيريته، وعرض فيه ما سماها "النظرية العالمية الثالثة" التي اعتبرها تجاوزاً للماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم الجماهير الشعبية، واعتمد اللون الأخضر لونا رسميا في البلاد.

بدأت علاقات العقيد الليبي مع الغرب بالصِّدام والتوتر بسبب تصريحاته ومواقفه ونشاطاته التي اعتبرتها القوى الغربية معادية لها وداعمة "للإرهاب الدولي"، ووصل توتر العلاقات بين الطرفين ذروته بقصف الطائرات الأميركية مقره صيف عام 1986م وفي عام 1988م اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا الجماهيرية الليبية بتدبير سقوط طائرة شركة الخطوط الجوية الأميركية "بان أميركان" فوق بلدة لوكربي في إسكتلندا عام 1988م مما أدى إلى مقتل 259 راكبا، إضافة إلى 11 شخصا من سكان لوكربي، ففرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا على ليبيا عام 1992م.

لكن العلاقات بين الطرفين توطدت كثيرا بعدما توصلت ليبيا إلى تسوية لقضية لوكربي في أغسطس 2003م دفعت بموجبها تعويضات بنحو 2.7 مليار دولار، وسلمت اثنين من مواطنيها المتهمين بالتفجير، هما عبد الباسط المقرحي والأمين فحيمة للقضاء الإسكتلندي ليحاكمهما في هولندا.

حُكم على الأول بالمؤبد وبُرئت ساحة الثاني، وفي عام 2009م تمَّ ترحيل المقرحي إلى ليبيا بسبب مرضه. وتعززت علاقة القذافي بالغرب أكثر بعد أن فكك برنامجه النووي وسلم جميع الوثائق والمعدات والمعلومات للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك رفع مجلس الأمن عام 2003م العقوبات المفروضة على ليبيا.

لطالما اعتبر القذافي نفسه قائد ثورة ومؤيداً للكثير من حركات التحرر، وشكت كثير من الأنظمة العربية والأفريقية من دعمه وتمويله لحركات تمرد ومحاولات انقلاب فيها، لكنه مع ذلك قمع بقوة الحديد والنار كل المعارضين لنظامه، تماماً مثل ما حدث في سجن بو سليم 1996م حين قتل أكثر من 1200 سجين رميا بالرصاص.

وبعد عقود من الحكم المستبد، أُتهم خلاله مع أفراد عائلته بالفساد وإهدار مقدرات البلاد وكبت الحريات، انتفض الشعب الليبي في ثورة 17 فبراير 2011م مطالباً برحيل

معمر وإقامة نظام ديمقراطي تعددي. وسرعان ما تحولت الثورة إلى مواجهات مسلحة بين الثوار وكتائب القذافي التي قتلت الآلاف من المدنيين، مما دفع حلف شمال الأطلسي إلى إنشاء منطقة حظر جوي وشن غارات استهدفت البنية التحتية العسكرية للقذافي.

وأصدرت المحكمة الجنائية بحقه، في 27 يونيو 2011م مذكرة توقيف دولية لاتهامه بارتكاب جرائم حرب، وشملت المذكرة كذلك كلا من ابنه سيف الإسلام القذافي ورئيس جهاز استخباراته عبد الله السنوسي.

وأخيراً، قُتل معمر القذافي في ظروف غامضة في مسقط رأسه مدينة سرت يوم 20 أكتوبر 2011م عن عمر يناهز 69 سنة، بعد أن أُلقي القبض عليه من قبل ثوار مدينة مصراتة، إثر قصف موكبه الذي كان يحاول الخروج من سرت باتجاه الغرب من قبل طائرات الحلف الأطلسي، وظلت جثته معروضة في المدينة قبل أن يُدفن سرا في صحراء ليبيا.

2. مقال العدد

باتيلي ومشروع الخمسة الكبار...أسامة علي

أضاف المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبد الله باتيلي"، مصطلحاً جديداً إلى قاموس الأزمة الليبية. فبعدما دعا القادة الأساسيين في مشهد الصراع، الذين وصفهم بـ "الخمسة الكبار"، إلى طاولة حوار سياسي جديدة، بات مصطلح "الخمسة الكبار" متداولاً في الأوساط السياسية المحلية والمتابعة للشأن الليبي بشكل واسع، على حساب اللقاءات السابقة، كلقاءات الصخيرات وبوزنيقة وبرلين الأول والثاني وجنيف وغيرها، والتي لم يبق منها إلا التعبيرات التي تشير إلى أن الحوار السياسي هو موضوع اللقاء.

ومنذ إطلاق أول حوار سياسي يجمع أطراف الصراع الليبي في الصخيرات المغربية عام 2015م تضخم قاموس التوصيفات والتعبيرات الخاصة بالأزمة الليبية، من دون أن يحرز أي تقدم. فالأجندة المحددة لقضايا ومسائل الحوارات تتوسع في كل مرة تبعاً لنتائج كل حوار والذي يضيف طرفاً جديداً في مشهد الأزمة، وآخرها الطاولة السياسية التي دعا إليها باتيلي، والتي يفترض أن تضم اللاعبين الخمسة الكبار، رئيس البرلمان "عقيلة صالح"، والمجلس الأعلى للدولة، محمد تكاله، ورئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة"، والمشير "خليفة حفتر"، ورئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، بعدما كان الصراع يدور بين طرفين يمثلان جهتين: الشرق والغرب.

صحيح أن الوجوه التي شاركت في منتدى الحوار السياسي عام 2020م بلغ عددها 75 شخصية من مختلف الانتماءات السياسية والمجتمعية، لكنها في الحقيقة لم تكن في الواقع تناقش عمق الأزمة بل الظاهر منها، وتبحث عن حلول مؤقتة لها، ولم ينته هذا المنتدى إلا إلى توحيد شكل السلطة دون إجراء مصالحة وطنية تقوم عليها ركائز وحدة حقيقية تجتث جذور الخلافات والصراعات .

ما فعله حوار الشخصيات الـ 75 لا يعدو كونه تفتيت جبهة الصراع الجهوي وزيادة عدد أقطابها في الجهة الواحدة. ففي شرق البلاد، وإن كان عقيلة صالح وخليفة حفتر تربطهما مصالح في الظاهر، إلا أن الخلافات عميقة بينهما.

وفي الغرب، وإن كانت سلطة حكومة الدبيبة ترتبط بالمجلس الرئاسي الذي يقوده محمد المنفي بصلاحيات وتراتبية هرمية، إلا أن الخلاف بينهما قائم وإن كان يزيد وينقص. وغير بعيد عن ذلك، المجلس الأعلى للدولة الذي يمثل منتظماً سياسياً تميل مصالحه في كل مرة مع طرف، مع صالح حيناً، ومع الدبيبة حيناً آخر .

لم يعد صعباً تكهن نتائج حوار الطاولة الجديدة، فقاموس الأزمة وسجلاتها كافيان لتكهن النتيجة مسبقاً: سوف يلبي القادة الخمسة دعوة باتيلي لكن باشتراطات سيتشددون في فرضها لضمان تمرير هدفهم الأساسي في البقاء بالسلطة ضمن أي تسوية سياسية جديدة بينهم، وبالتالي فاستحقاق الانتخابات الذي سيقصيهم ولن يحقق بقاءهم، ستكون عرقلته هدفهم المشترك. هذه هي الحقيقة التي يدركها الليبيون، وهي أن مبعوثي الأمم المتحدة على تتابعهم لم ولن يضيفوا أي جديد

لحلحلة أزمة بلادهم، وكل ما يضيفونه هو لسجلاتهم المهنية من مشاريع يحمل كل منها مسمى مختلفاً، وإن كان عنوانه الحوار من أجل الحل، ومشروع "الخمسة الكبار" لن يكون بعيداً عن المشاريع التي سبقته.

.....

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd